المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية عدد: 55 س/ ر ن ع **بتاريخ: 16 ديسمبر 2019**

إلى

السيد المحامي العام الأول لدى محكمة النقض
السادة الوكلاء العامون للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول مواكبة النيابة العامة للمهن القانونية والقضائية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فلا يخفى عليكم الدور المحوري الذي أناط به المشرع النيابة العامة بخصوص مواكبة وتتبع عمل المنتسبين للمهن القانونية والقضائية، سواء من خلال الأبحاث المجراة بمناسبة الالتحاق بالمهنة، أو أثناء ممارسة مهامهم بإمكانية تفتيش مكاتب البعض منها، وكذا معالجة الشكايات المقدمة في مواجهتهم. وتتبع مآلها وممارسة الطعون المخولة قانونا عند الاقتضاء.

إلا أنه قد لوحظ من خلال تتبع هذه الرئاسة لعمل النيابات العامة، بحسب إحصائيات سنة 2018 أن نسبة تفتيش مكاتب بعض المنتسبين للمهن القانونية والقضائية التي خول القانون إمكانية تفتيشها تقل كثيرا عن الحد الأدنى المقرر قانونا بنسبة لا تتجاوز مثلا 12% بالنسبة لتفتيش مكاتب المفوضين القضائيين، وبنسبة لا تتجاوز 8% بالنسبة للموثقين، فيما لم تسجل أي مراقبة بالنسبة للتراجمة.

كما لوحظ من جهة أخرى أن معالجة الشكايات المقدمة في مواجهة بعض المنتسبين للمهن القانونية والقضائية تعرف بعض البطء في اتخاذ القرار بشأنها في آجال معقولة.

لذا أهيب بكم الى إيلاء الموضوع الأهمية اللازمة مع الحرص على التطبيق السليم للقانون فيما يخص الاختصاصات المخولة لكم في هذا الباب وذلك ب:

1- إيلاء العناية اللازمة للشكايات المقدمة في مواجهة المنتسبين للمهن القانونية والقضائية، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها في آجال معقولة وفقا للقانون، مع تتبع مآلها والقيام بالإجراءات والطعون المخولة لكم قانونا؛

2- التفعيل الأمثل للدور المخول لكم قانونا بتفتيش مكاتب المنتسبين للمهن القانونية والقضائية التي يخول لكم القانون تفتيشها وذلك بصفة دورية، وكلما تبين لكم اقتضاء الضرورة لذلك، وترتيب الآثار القانونية؛

3- الحرص على موافاتي بتقارير التفتيش مرتين في السنة على الأقل، وقبل متم شهر دجنبر من كل سنة، وبكل الإخلالات والإجراءات المقررة في حق الأشخاص المنتمين للمهن القانونية والقضائية..

4- الاستمرار في توجيه إشعارات الى السيد وزير العدل تحت إشراف هذه الرئاسة (قطب النيابة العامة المتخصصة والتعاون القضائي)، عملا بالدورية عدد 2س/ ر.ن.ع المؤرخة في 2 يناير 2018.

وبالنظر لما لهذه المقتضيات من أهمية بالغة، فإني أطلب منكم تتبعها بكل حرص وإشعاري بكل الصعوبات التي قد تعترضكم في تطبيقها.

والسلام.